سياسة إدارة بايدن تجاه سوريا وإنهاء أعمال شركة الطاقة الأمريكية DCE في الأراضي السورية

رجب طيب تكا

في مايو/ أيار 2021 اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بشأن انهاء وجود شركة دلتا كريسنت للطاقة الأمريكية (المثيرة للجدل) في سوريا، حيث تبنت إدارة بايدن الرأي القائل بأن استمرار نشاط هذه الشركة في تلك المناطق السورية مخالف لسياستها التي تريد اتباعها بشأن سوريا.

كان قرار عدم تجديد رخصة الإعفاء لشركة الطاقة الأمريكية دلتا كريسنت DCE التي تأسست للعمل في سوريا، أولى الخطوات الملموسة التي اتخذتها إدارة جو بايدن في نطاق سياسته الجديدة بشأن سوريا. وكان قرار منح إدارة دونالد ترامب تصريحا لهذه الشركة باستخراج النفط وبيعه في سوريا، قد قوبل بردود فعل غاضبة من تركيا والمحور الروسي السوري. وانزعجت هذه الدول بشكل كبير من هذا القرار لأنه سيمكّن وحدات حماية الشعب (الفرع السوري لتنظيم العمال الكردستاني الإرهابي) والذي يسعى للحصول على حكم ذاتي في سوريا، من التعاون مع الشركة الأمريكية واستخدام موارد سوريا النفطية لمصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية. لذلك، تراجعت إدارة بايدن عن هذا القرار المثير للجدل الذي اتخذته الإدارة السابقة، ووجهت في سياق الملف السوري "بادرة سياسية إيجابية" للفاعلين المذكورين، ما يشير إلى أنه يمكن أن تتبنى الولايات المتحدة أسلوباً تصالحياً وبنّاءً، بدلا من أسلوب العدوانية والمواجهة، فيما يتعلق بالحل السياسي للأزمة السورية.

نبذة تاريخية عن شركة الطاقة الأمريكية DCE

تأسست شركة دلتا كريسنت للطاقة DCE الأمريكية من أجل العمل في المناطق الشمال شرقية من سوريا، والتي تقع تحت سيطرة تنظيم "وحدات حماية الشعب" الإرهابي. يوجد ثلاثة شركاء مؤسسين للشركة هم: العقيد السابق في القوات الخاصة الأمريكية التي تسمى "قوة دلتا" جيمس ريس، وسفير الولايات المتحدة السابق في الدنمارك وعضو الحزب الجمهوري جيمس كاين، والمدير في الصناعات النفطية منذ سنوات عديدة جون دورييه. وبحسب المعلومات الواردة على الموقع الإلكتروني للشركة، قام الشركاء الثلاثة المؤسسون للشركة بزيارة شمال شرق سوريا في ديسمبر/ كانون الأول 2018 للتفاوض مع وحدات حماية الشعب. وانتهت الاجتماعات التي عقدت في نطاق هذه الزيارة بشكل إيجابي, ووقّع الطرفان بشكل متبادل خطاب نوايا. أما التأسيس الرسمي لشركة دلتا كريسنت للطاقة فكان في فبراير/ شباط 2019.

لقد كانت العقوبات الأمريكية ضد النظام السوري العقبة الأكبر أمام الشركة بعد تأسيسها. وتم سن بعض هذه العقوبات من أجل منع الشركات الأمريكية من العمل في سوريا. ومن أجل تجاوز حاجز العقوبات، تقدم مسؤولو الشركة بطلب إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في سبتمبر/ أيلول 2019 من أجل الحصول على ترخيص للعمل في سوريا. وعلى إثرها قام مسؤولو وزارة الخزانة بالتدقيق في طلب الشركة, وحصلوا على معلومات من وزارة الخارجية تفيد بأن هذا العمل يتماشى مع سياسة الولايات المتحدة بشأن سوريا، وقرروا إصدار ترخيص إعفاء لشركة دلتا كريسنت للطاقة في أبريل/ نيسان 2020. وفي يوليو/ تموز 2020 وقّعت الشركة وتنظيم وحدات حماية الشعب اتفاقية سارية المفعول لمدة 25 عاماً، من أجل استخراج وبيع النفط الموجود داخل حدود محافظة الحسكة السورية، فضلا عن تحديث وتطوير حقول النفط.

يشار في هذا الصدد أنه من المتوقع أن تحقق فعاليات شركة دلتا كريسنت للطاقة التي ستجريها في شمال شرق سوريا بعض المكاسب لكل من وحدات حماية الشعب والولايات المتحدة. وبفضل هذا الاتفاق، ستكون منظمة وحدات حماية الشعب قادرة على إخراج علاقتها مع الولايات المتحدة من الإطار الضيق، وهو التعاون الأمني، ونقلها إلى البعدين الاقتصادي والسياسي أيضا. جدير بالذكر أن وحدات حماية الشعب ترغب في أن تبقى الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا وأن تكون حامية للأكراد السوريين، لذلك ستعمل المنظمة على تعميق علاقاتها مع الإدارة الأمريكية من خلال هذه الاتفاقية وستجعل سيطرتها السياسية والعسكرية في المنطقة مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سترتفع كمية ونوعية النفط المستخرج من خلال الاستثمارات التي ستجري في البنية التحتية للطاقة، وبذلك سيكون من الممكن لوحدات حماية الشعب أن تحقق مكاسب وقوة اقتصادية مع زيادة أسعار البترول. وكل هذه الأمور من شأنها أن تهيئ المنطقة لتشكيل هيكل في شمال شرق سوريا، مشابه لهيكل إقليم كردستان شمال العراق.

كانت رخصة الإعفاء التي منحتها إدارة ترامب لشركة دلتا كريسنت للطاقة تتماشى مع السياسة بشأن سوريا في ذلك الوقت. وأراد ترامب الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من سوريا تحت شعار "إنهاء الحروب التي لا تنتهي" و"إعادة الجنود الأمريكيين إلى الوطن"، ولم يقتنع بالبقاء في سوريا إلّا من أجل مواصلة مهمة حماية حقول النفط. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك وجهة نظر تشير إلى أن استثمارات الطاقة للشركة الأمريكية دلتا كريسنت، ستحقق المكاسب للوجود الأمريكي في سوريا بفضل ترامب، وأن زيادة عائدات منظمة وحدات حماية الشعب ستقلص الأعباء المالية على الولايات المتحدة. بالإضافة إلى

ذلك، عمل الممثل الخاص لسوريا في تلك الفترة جيمس جيفري، على تحقيق أهداف مثل إبعاد وحدات حماية الشعب عن حزب العمال الكردستاني، وزيادة الحوار السياسي بين وحدات حماية الشعب والأحزاب الكردية الأخرى في سوريا، وفي نهاية المطاف سعى لضمان قبول تركيا لوحدات حماية الشعب كفاعل شرعي في المنطقة. وفي هذا السياق، ربما كان يعتقد أن النفط السوري الذي سيصبح أكثر ربحاً مع استثمارات شركة دلتا كريسنت للطاقة، سيشكل عاملًا مشجعاً لإنهاء الحظر السياسي والاقتصادي الذي تفرضه تركيا على منظمة وحدات حماية الشعب. وأخيراً، فإن إدارة ترامب التي جرّت نظام بشار الأسد إلى أزمة اقتصادية من خلال العقوبات بموجب قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو/ حزيران 2020، أرادت أن تجعل الحظر الاقتصادي المطبق على النظام السوري أكثر خطورة عبر منعه من الوصول إلى موارد الطاقة من خلال تقديم إعفاء الترخيص إلى شركة دلتا كريسنت للطاقة.

نهاية الطريق للشركة

بعد توقيع الاتفاقية مع وحدات حماية الشعب، افتتحت شركة دلتا كريسنت للطاقة أول مكتب لها في الرميلان السورية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. وفي أبريل/ نيسان 2021, أحضرت الشركة إلى شمال شرق سوريا أول معدات أمريكية لاستخدامها لقياس كمية النفط التي تمر عبر خط الأنابيب, وتم الانتهاء من تركيب هذه المعدات. ولكن في مايو/ أيار 2021 اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بشأن انهاء وجود شركة دلتا كريسنت للطاقة الأمريكية (المثيرة للجدل) في سوريا، حيث تبنت إدارة بايدن الرأي القائل بأن استمرار نشاط هذه الشركة في تلك المناطق السورية مخالف لسياستها التي تريد اتباعها بشأن سوريا. ونتيجة لذلك، تم منح الشركة فترة إضافية مدتها شهر واحد لإنهاء أنشطتها في سوريا، وفي نهاية شهر مايو/ أيار تم الإعلان للرأي العام أنه لم يتم تمديد ترخيص الإعفاء الخاص بالشركة. وأوضحت الإدارة الأمريكية أن هذا النهج الجديد الذي تم تطويره تجاه السياسة بشأن سوريا يجب أن يُفهم على أنه "تصحيح للسياسة" وليس "تغييراً في السياسة".

هناك أكثر من سبب يكمن وراء تراجع إدارة الرئيس بايدن فيما يتعلق بشركة دلتا كريسنت للطاقة. في البداية، الخطاب الرسمي الذي

تبنته إدارة ترامب بأن القوات الأمريكية بقيت في سوريا لحماية موارد النفط هناك، ألحق أضرار كبيرة على صورة وشرعية الولايات المتحدة في سوريا. لاسيما أن النظام السوري وروسيا تناولا هذا الموضوع بشكل مكثف في وسائل الإعلام. لذلك أصبحت قضية النفط مادة دعائية مهمة للفاعلين الذين يريدون تحريض شعوب المنطقة ضد الولايات المتحدة. ولهذا السبب عملت الإدارة الأمريكية الجديدة التي تسعى للحيلولة دون ذلك، على إيصال رسالة قوية إلى الرأي العام منذ البداية، بأن قواتها بقيت في سوريا لمحاربة داعش وليس من أجل النفط. وكان أحد أسباب عدم تمديد ترخيص شركة دلتا كريسنت للطاقة، هو إظهار أن هذا الخطاب الجديد واقعي.

وكخلاصة، فإن الأولوية المعطاة لقضايا مثل المساعدات الإنسانية والحل السياسي للأزمة ومحاربة داعش، تشكل سياسة الإدارة الأمريكية التي بدأت تتبلور حديثا تجاه سوريا. ويجب تفسير عدم تجديد إدارة بايدن لترخيص الإعفاء الممنوح لشركة دلتا كريسنت للطاقة خلال عهد إدارة ترامب، على أنه مظهر من مظاهر هذا النهج الجديد. حيث سعت الإدارة الأمريكية لإيصال رسالة من خلال خطوة سياسية ملموسة مفادها أنه لا أولوية لها بشأن النفط في سوريا. وإضافة إلى ذلك، فقد قامت الإدارة الأمريكية بذلك على الرغم من أن وحدات حماية الشعب شريكتها في سوريا، كانت على وشك الإفلاس. وأظهر هذا الموقف جدية الولايات المتحدة في إبقاء ممر المساعدات الإنسانية مفتوحا وفي محاربة داعش على أرضية شرعية، وأعطى مؤشرات بأن الإدارة الجديدة يمكن أن تقيم علاقات مع جهات فاعلة أخرى في سوريا في إطار تصالحي فيما يتعلق بالحل السياسي. ولكن، يجب قراءة هذا القرار على أنه "خطوة تكتيكية" وليس تغييرا جذريا في السياسة. لأن الإدارة الأمريكية الجديدة صرحت بكل وضوح أنها ستواصل موقفها المتشدد ضد النظام السوري ما لم يحدث تغيير حقيقي في السياسة التي يتبعها الأسد، وقد أظهرت ذلك بالخطوات التي اتخذتها. ■

رجب طيب تكا: باحث من تركيا، يدرس الدكتوراه في مجال السياسات التركية في الشرق الأوسط، في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، يعمل كمساعد باحث في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.